

## التنمية والامن الإنساني في ظل اقتصاد السوق

م.د. وسن محسن حسن  
جامعة بغداد/ كلية الاداب/ قسم الاجتماع

### المستخلص

لقد حصلت الكثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في العالم منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن، لاسيما الأزمات التي مر بها النظام الاقتصادي الرأسمالي، والحربان العالميتان، والانتصار على الفاشية. والتغيرات التي حصلت في العالم الثالث، وهزيمة النظام الاستعماري القديم. وظهور النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية الأخرى. فضلاً عن الحرب الباردة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، والتطورات التكنولوجية الهائلة، والعولمة في جميع مجالاتها.

كل هذه الأحداث أثرت بالفكر الاقتصادي، وأخذت النظريات الاقتصادية الجديدة كلها، تحاول العمل على التخلص من مساوئ النظامين الاشتراكي والرأسمالي، والاستفادة من ايجابياتهما قدر الإمكان، وتطبيق هذه النظريات في الدول الرأسمالية. أما أكثر الدول الاشتراكية، بقيادة الاتحاد السوفيتي، فقد بقيت مترتبة في فكرها، لم تتمكن من استغلال التطورات العلمية والفكرية الحاصلة لديها، أو لدى الدول الرأسمالية، في تطوير اقتصادياتها، وأسواقها، مما سبب في فشلها وسقوط معظمها، رغم عظمة تأثيرها الايجابي، الفكري والعملية، على بقية شعوب ودول العالم.

وعاد الحديث بعد كثرة الاضطرابات الاجتماعية في بعض دول العالم بشأن قضية تقديم الرفاه الاجتماعي ودور الدول في تقديم الرعاية الاجتماعية لشعوبها، ولهذا سعت الدول المتقدمة الى أن تمكن الفئات التي همشت لكونها قاصرة تكوينياً وتمكينياً لتجاوز الحرمان وإحداث تغيير واسع النطاق وشامل كما تعد تلك الدول أن هذه التسهيلات جزءاً من التزاماتها نحو المجتمع، وأحد اهم القواعد الاساسية لتحقيق مستوى حياة أفضل. وعلى الرغم من بذل أقصى الجهود لبعض الدول لتقديم الوسائل الافضل وبتسهيلات كبيرة، لكنها قد تضيق في بعض الاحيان بالغة حد كونها مجرد اعانات نقدية أقرب الى المفهوم التقليدي المعبر عن قيم تراحمية وأبعد عن مفهوم رفاهية الدولة.

## Abstract

Many social and economical changes had occurred in the world since the eighteenth century until now, especially the crises experienced by the capitalist economic system, world war one and two, the victory over fascism, the changes that occurred in the third world, the defeat of the old colonial system, the emergence of the socialist system in the Soviet Union and some other socialist countries, as well as the cold war between the socialist and capitalist systems. In addition to that is the huge technological developments and globalization in all its fields.

All of these events influenced the economic thought and all the new economic theories were taken, all trying to work to get rid of the socialist and capitalist disadvantages, but take advantage of their positives as much as possible and apply these theories in capitalist countries. As for most socialist countries, led by the Soviet Union, they remained intransigent to their thoughts and weren't able to take advantage of the scientific and intellectual developments in which they and the capitalist states had in its economic and market development which caused their failure and downfall, regardless of its positive intellectual and scientific impact on the people and nations of the world.

Again the speech about providing social welfare and the role of the government in that was brought back after the social disorders in some countries of the world, because of that, the developed countries sought to enable them to be marginalized because they were deficient in composition and empowerment to overcome deprivation, and to create extensive and comprehensive change; these countries consider this to be part of their commitments to society and is one of the most important bases for achieving a better standard of living. Despite the utmost efforts of some countries to provide better means and facilities, but in some cases it may be narrowed to the point that it is merely a cash subsidy that is closer to the traditional concept of compassionate values and far from the concept of state welfare. This thesis includes three researches, the first one specializes in the history of social welfare in Iraq; the second research talks about human security in Iraq between state care and market fairs; the third research deals with the stage of structural adjustment and its implications for human security in Iraq.

## المبحث الأول: عناصر الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة: ان ثورة الاتصالات والانترنت جعلت العالم يمر بمرحلة يطلق عليها مجتمع المعلومات العالمي (Global information society) اذ يرى اصحاب الفكر التنموي انه يمكن استغلاله في بناء مجتمع المعرفة (Knowledge society) ان بناء هذا الانموذج في البلدان النامية يشكل تحدياً هائلاً بكل المقاييس، لعل أول ما يتطلبه، استثمار الموارد والطاقات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطبيق الفجوة المعرفية التي تهدد المجتمع الانساني وتعرقل مساعي التنمية المستدامة ويعيش المجتمع العراقي اوضاعاً غير اعتيادية، ذات طبيعة تأزمية تركت بصماتها الواضحة على مجمل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، اذ شهد تغير الوضع السياسي فيه بعد عام ٢٠٠٣ من نظام شمولي، الى نظام برلماني، تعددي انتخابي، تحولاً في سياساته العامة، لاسيما المتعلقة بالجانب الاقتصادي، وبما انه ليس منعزلاً عن المنظومة الدولية التي اصبحت بموجبها المجتمعات متصلة ومتأثرة ببعضها، صار لزاماً عليه الانسجام مع التوجه العالمي نحو نظام اقتصاد السوق، ومغادرة نظام دولة الرفاه الاجتماعي. كل هذه الاشكاليات تجعل من البحث غاية في الاهمية كونه يسهل عملية اتخاذ القرارات المناسبة للسير في مسارات الحداثة، ومغادرة السلبيات التي يعاني منها الاقتصادي العراقي، فضلاً عن معرفة العوامل والاسباب المؤثرة في اقتصاد السوق، ومبررات تبني نظام اقتصادي بعينه، بناءً على انسجامه مع البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي. هذه العوامل مجتمعة نجدها عملت على تهشيم البنية الاقتصادية للمجتمع العراقي، وجعل طيف واسع من ابناء المجتمع يعانون الحرمان والفقر، والاستبعاد الاجتماعي وما يتصل بهما من ظواهر وسلبيات، ما أوجد حاجة ملحة لتبني فلسفة وايدولوجية سياسية ذات بعد اقتصادي - اجتماعي، من شأنها العمل على ترميم الواقع الحالي والنهوض بالمجتمع بهدف الوصول الى متطلبات الامن الانساني

ثانياً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تسليط الضوء على التنمية وطبيعة العلاقة بين الامن الانساني، والفلسفة او النهج او السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن اتباعها في المجتمع، ونقاط القوة والضعف في كل من نظام دولة الرفاه الاجتماعي، ونظام اقتصاد السوق.

٢. الامن الانساني، محصلة صراع القوى الاجتماعية المتنوعة، والذي يجري في بيئة محلية، وإقليمية، وعالمية، وان معرفة النموذج الافضل لإدارة عجلة الحياة الاقتصادية من شأنه ان يلبي متطلبات الامن الانساني.

٣. معرفة طبيعة العلاقة فيما بين الامن الانساني، والنظام الاقتصادي، واي الاطروحات اكثر مناسبة لطبيعة المجتمع العراقي وظروف الراهنة والمستقبلية./ تنمية مستدامة

ثالثاً: اهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من طبيعة الاشكاليات المعقدة التي يمر بها العراق، والتي يؤثر بعضها بالبعوض الآخر، فالأمن الانساني مرتبط بالأمن الاقتصادي والأخير مرتبط بنوع وطبيعة الفلسفة والنظام الاقتصادي التي تعتمده الدولة، كما أن موضوع البحث الحالي من المواضيع المستحدثة، وهذا يعني ان أي نتائج يمكن ان تصل اليها الدراسة قد تكون لها ابعاد ايجابية على مستوى البحث الاكاديمي ام التطبيقي الميداني، فضلاً عما ستنجيه تلك النتائج من آفاق لصانعي القرار والمؤسسات المعنية في رسم السياسات الاجتماعية الصحيحة التي تحدّ بشكل أو بآخر من المشكلات الناجمة عن تأثر الافراد والجماعات، اقتصادياً واجتماعياً، بالانتقال من النظام الذي اعتمد لمدة طويلة مفاهيم دولة الرعاية واستراتيجياتها الى نظام اقتصاد السوق الذي يحجم من قدرة الدولة على التحكم بمجريات العملية الاقتصادية.

### المبحث الثاني: تحديد مفاهيم البحث مفهوم التنمية

تنوعت مفاهيم التنمية انتقلت من التنمية بكل بساطة الى التنمية البشرية ، فالتنمية البشرية المستدامة فالتنمية الاجتماعية، فالتنمية الانسانية ، فالتنمية التي محورها الانسان .....الخ

وان برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي اصدر تقرير سنوي حول التنمية البشرية ، وهو تقرير كان له الفضل في اعادة التاكيد على مقولة ان البشر هم صانعو التنمية ويجب ان يكونوا هدفها.. واذا كان التقرير الدولي لبرنامج الامم المتحدة عام ١٩٩٠ قد ركز على ان التنمية البشرية تعنى بتكوين وتشكيل القدرات البشرية ، كما تعنى بالانتفاع بهذه القدرات ، فضلاً عن طرحه مؤشرات لقياس التنمية البشرية يستند في مكوناته الى العمر المتوقع عند الولادة والامام بالقراءة والكتابة والتقرير الثاني للتنمية البشرية ١٩٩١ ركز على كيفية تمويل التنمية البشرية ، ودعا الى خفض الانفاق العسكري والحد من انخفاض كفاءة القطاع العام ومن هروب رؤوس الاموال الى الخارج ، واستئصال الفساد الاداري ، وركز تقرير عام ١٩٩٢ على الابعاد الدولية للتنمية البشرية وقد بلور هذا التقرير دليل الحرية بشكل واضح.

وبينما عرف تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣ التنمية بانها تنمية الناس من اجل الناس وبواسطة الناس من حيث توفير التعليم والصحة والتدريب. في حين ان التنمية من اجل الناس تركز على النمو

الاقتصادي وضرورة توزيعه توزيعا عادلا على مختلف الفئات الاجتماعية، اما التنمية بواسطة الناس، التي شكلت محور التقرير، فهي تمثل المشاركة الشعبية على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وقد ادخل هذا التقرير مفهوم الامن الانساني ، بحيث اعاد تعريف الامن ليكون ( امن البشر وليس امن الارض فقط) وقد شكل هذا الاخير اي الامن الانساني محور التقرير الخامس الذي اصدر عام ١٩٩٤ وركز على امن البشر في حياتهم وعملهم ودخلهم وصحتهم وبيئتهم

ان الصياغة الاولى لمفهوم التنمية البشرية عام ١٩٩٠ وكانت عامة جدولكن هذا المفهوم تطور تدريجيا ونضج وتم عرضه بصيغته المتحركة في تقارير التنمية السنوية التي تلت اذ تطور البعد المرتبط بالتمكين والمشاركة لي طرح كمركب من العناصر تحت اسم الحكم الصالح وتطور المصطلح نفسه الذي يستخدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي واستقر بصيغة التنمية البشرية المستدامة وفي تقرير "مبادرة من اجل التغيير" عرف المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي : هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو بل توزع عائداته بشكل عادل ايضا، وهي تجند البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميزهم ، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم . ان التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء والطبقة وتوفر فرص عمل، وفي صالح المرأة انها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ، وتحافظ على البيئة تنمية تزيد من تمكين وتحقيق العدالة فيما بينهم نلاحظ ان هذا التعريف هو المرجع الاكثر استخداما فيما يختص بهذا المفهوم كما تعتمد منظمات الامم المتحدة .

**ثانيا: مفهوم الامن الانساني :** يقصد به أمن الانسان من الخوف (القهر، العنف، التهميز)، والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي)، أي محاولة خلق ديناميكية تنمى الانسان في الاولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته، وكما تعرفه لجنة الامن الانساني على انه: "حماية اساسيات البقاء بطريقة ترقى من حقوق الانسان وحياته". لا يوجد تعريف محدد وصريح للأمن الانساني في الأدبيات الاقتصادية، فما هو شائع في هذه الأدبيات التعريفات الخاصة بالأمن الغذائي، والأمن العسكري، والأمن القومي، ولأشك في أن الأمن الاقتصادي هو الجزء الأساس من الأمن الانساني، بل هو قلب هذا المفهوم، ولكن في الوقت نفسه ليس مرادفا له. فالأمن الانساني أكثر شمولاً من الأمن الاقتصادي لأنه يشتمل على الأمن الاجتماعي،

والأمن البيئي، والأمن السياسي، والأمن الصحي، والأمن التعليمي، والأمن العسكري والذي يحتاجها الإنسان فضلا عن الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي. أما كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم

المتحدة في تقريره المعنون (نحن البشر)، أعطى التوصيف الواسع عن الأمن الإنساني، إذ يقول أن الأمن الإنساني، بأوسع معانيه، صار يشمل ماهو (ابعد من غياب النزاع العنيف، فهو يشمل حقوق الإنسان، والحكم الصالح وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وضمن أن تكون في متناول كل فرد ذكرًا كان أو أنثى، وكفاله إتاحة الفرص والخيارات لتحقيق قدراته الكامنة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة أيضا نحو الحد من الفقر والعوز والخوف، و حرية الأجيال المقبلة في أن تراث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنة متداخلة ومتربطة التي يتكون منها أمن الإنسان، ومن ثم الأمن القومي

**ثالثا: مفهوم اقتصاد السوق:** ان مصطلح اقتصاد السوق، هو نظام اقتصادي يعني حرية المعاملات الاقتصادية من دون تدخل في السوق من قبل الدولة، كما يشير المفهوم الى التوجه نحو سياسة قائمة على تقليل او تقييد التدخل المباشر للدولة، وتخفيض درجة القيود المفروضة على مجمل النشاط الاقتصادي، وتعزيز دور قوى السوق في توزيع الموارد الاقتصادية، وتحسين قدرة المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات بغية تعزيز مستوى كفاءة النشاط الاقتصادي واصلاحه كليا وتستند اقتصاديات السوق الى مبدأ اساسي هو الحرية الفردية، والحرية تعني ان يختار المستهلك بين العديد من السلع والخدمات التنافسية، وأن يختار العامل مهنته او وظيفته، ومع ذلك، ليست هناك دولة تحافظ دائما في داخل حدودها على حرية مطلقة لاقتصاد السوق، وأن مفهوم الاقتصاد الحر لا يستعمل تماما بالمعنى الحقيقي، ذلك ان اقتصاديات السوق لا تقدم حلاً سحرية في مواجهة الكثير من العقبات والمشكلات التي يصعب حلها من خلال الاسواق الخاصة وتتجلى مظاهر الحرية الاقتصادية في المجالات التالية:

- أ. حرية الملكية الفردية ويشمل ذلك كل أنواع الثروة المادية كالأرض، المباني، الآلات... ويتبع هذه الملكية حرية الفرد في التصرف في ممتلكاته واستغلالها كيفما شاء.
- ب. سيادة المستهلك في اختيار ما يروقه من سلع وخدمات، تمثل العامل الأساسي في تحديد نوع وكمية ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وهي التي تحدد في النهاية شكل التوزيع النهائي لعوامل الإنتاج بين الاستعمالات المتنوعة.
- ج. حرية العمل والإنتاج بمعنى أن لكل فرد الحرية في اختيار المهنة التي يريدها ويوجه إليها إمكانياته الذهنية أو الجسمية، كذلك فإن صاحب المؤسسة لديه حرية اختيار الاستثمار في أي مجال من الأنشطة الاقتصادية

وقد حظي اقتصاد السوق الاجتماعي باهتمام الباحثين وأصحاب القرار على الصعيد الدولي، إذ أدركت الدول أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به للموازنة بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية. فمنذ انقسام العالم عقب الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين، أحدهما يبنى اقتصاد السوق الرأسمالي والآخر يعتمد التخطيط المركزي تسيطر الدولة فيه على الإنتاج وأدواته، لم يبرز خيار آخر على الرغم من محاولات الجمع بين أفضل التطبيقات في المدرستين والتي ظهرت على استحياء هنا وهناك. ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، فرض النموذج الرأسمالي نفسه على الجميع، برغم اختلاف التوجهات السياسية من بلد إلى آخر. وأصبح النقاش منذ ذلك الوقت، يدور حول المقارنة بين النموذج الأكثر ليبرالية أو النموذج المحافظ. وبرز اقتصاد السوق الاجتماعي كنظام مفتوح ومرن يمكن تعديله وفقاً للظروف في شتى البلدان. فنظام اقتصاد السوق الاجتماعي لا يمثل نقطة ثابتة على مقياس الأنظمة الاقتصادية، بل هو نطاق يتحرك إلى اليسار أو إلى اليمين وفقاً للاحتياجات والظروف. وتصبح أهم سمة لاقتصاد السوق الاجتماعي أنه نظام واحد يقدم كفاءة اقتصادية، وعدالة اجتماعية، وحماية بيئية والجدير بالإشارة ان مفهوم "الاجتماعي" هنا يشير الى تدخل الدولة في بعض اوجه الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه اهداف لا تكتثرت بها آليات السوق الطليقة، وبهذا المعنى فإن المقصود باجتماعي هنا، هو:

١- حماية المنافسة الاقتصادية وتفعيل آلياتها.

٢- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.

٣- آليات السوق تكون عنصراً مهماً في تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي.

العمل على تأمين حقوق الانسان المثبتة بموجب الشرائع الدولية ٤- ان اقتصاد السوق الاجتماعي مفهوم نظمي أو نظام ذو بعدين اقتصادي واجتماعي يقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق (المبني على التفاعل المتجدد بين العرض والطلب في ظل المنافسة وبهدف الربح)، ونظام الرفاه والتنمية الاجتماعية (بكونه غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والاداة المثلى لتحقيقه في الوقت نفسه). لذا فإن اقتصاد السوق الاجتماعي نظام يحتمل الوجهين، ونقصد بهما التوازن الحركي، أي الهروب الى امام على اساس الديمقراطية السياسية التعددية والنمو الاقتصادي الفعال، بين النمو الاقتصادي الى اطار السوق، وعلى اساس المنافسة والربح والتفاوت المتعاضد في الدخول والثروات وغلبة الارباح على الاجور من جهة، وزيادة المزايا الرفاهية الاجتماعية وتنمية القوى البشرية وتحقيق التنمية الاجتماعية من جهة اخرى لذا، فإن تحقيق عملية الموازنة يتطلب التخطيط

الاستراتيجي على المستوى البعيد والمتوسط الأفق للتحكم بالعوامل التي تربط بين الاقتصاد والمجتمع، على أن يكون هذا التخطيط إرشادياً وتوجيهياً وليس إدارياً فقط. وبمعنى آخر، يعدّ اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً اقتصادياً اجتماعياً موجهاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، مما يستوجب تحقيق الموازنة بين هذين البعدين (بين السوق والمجتمع وبين الربح الفردي والرفاه الاجتماعي) من أجل زيادة الأرباح وزيادة التنمية الاجتماعية في الوقت ذاته. إذ يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي الكبير ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يؤدي إلى تنمية اجتماعية، لذا لابد من تدخل الدولة.

### المبحث الثالث: التنمية والامن الانساني في العراق

أولاً: الرعاية والتنمية في ظل تحولات الاقتصاد في العراق:

إن هدف إعادة توصيف النظام الاقتصادي العراقي وتوفير اطار سياسي اقتصادي لدالة التنمية والرفاهية الاجتماعية يضع البلاد امام أهمية الكفاية والتوازن والاستقرار مع ضمان العدالة، إذ ان حلقة التمازج المشترك بين النشاط الخاص والنشاط الحكومي في الدولة الربعية الديمقراطية العراقية ينبغي ان تكسر حقا عن طريق توليد دالة رفاهية اجتماعية تتحول فيها الدولة من دولة راعية بحد اقصى الى دولة مساهمة بشكل أوسع في إدارة النشاط الاقتصادي مع القطاع الخاص، لذا بات من الضروري تبني استراتيجية للموازنة العامة تقوم على أسس اقتصادية إضافية في بناء أهدافها كما يأتي:

١. الشراكة مع القطاع الخاص في بناء الاستثمار والتنمية وتقوية النشاط الاقتصادي لضمان الكفاية والتشغيل الأمثل للموارد على وفق مؤشر كمي حقيقي يوضح انخفاض البطالة وتعاضم مستويات النمو الاقتصادي الحقيقي.

٢. جعل البنية التحتية المادية من مهام الحكومة ونشاطاتها المباشرة على نطاق واسع.

٣. إزالة اشكال الدعم الحكومي غير المسوغ والهدر الفاضح فيه، وتوجيهه نحو استهداف الفقر والطبقات الفقيرة والنهوض بها، إذ ما زالت تشكل هذه الطبقات قرابة ٢٠% من مكونات الشعب العراقي التي تعيش حول خط الفقر.

٤. ان يكون لكل اسرة عراقية دار سكن، وعدّ ذلك هدفاً في بناء الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعراق الجديد.



٥. التوجه نحو ضمان الدخل والعيش اللائق لكل من بلغ سن التقاعد في القطاع الخاص، ما يقتضي الغاء ان فكرة الوظيفة العامة هي وثيقة تأمين لمن بلغ سن التقاعد.

### ثانياً: مهددات التنمية الامن الانساني في العراق:

عموماً، يبدو أن التحديات التي تواجه الامن الانساني في العراق عديدة، لكن من الواضح ان النتائج المترتبة على تراجع دولة الرعاية في مختلف دول العالم انعكس سلباً على الواقع العراقي، اذ بات زمام المبادرة في يد السوق، وهذا الاخير على ما يبدو لا يتعامل الا بمنطق الربح، وعلى وفق ذلك، اصبح الامن الانساني في العراق معرضاً الى التهديد أكثر من أي وقت مضى بفعل مجموعة من العوامل وهي:

#### ١. الفقر والبطالة :

يمكن القول ان تدني مستوى العيش يقود بالتالي الى الفقر والبطالة ، ويترتب عليه حرمان الافراد من الحصول على قدر معين من التعليم والصحة، وهو ما يؤدي الى انشغال الفرد بالبحث عن القوت لتأمين متطلبات الحياة الرئيسة والضرورية، وهذا الأمر يضعف الى حد بعيد قدرة الفرد على المشاركة بشكل فاعل في الحياة العامة، كما يمكن ان يدفع في نفسه مشاعر الرفض والسخط والاحباط التي تزيد من جعله وقوداً جاهزة لأي اضطراب او تمرد أو ثورة، ولا يكون صالحاً للإسهام في نظام سياسي يعيش في ظله مهدداً بالعوز والفاقة.

#### ٢. انعدام الاستقرار السياسي والمجتمعي:

ان زيادة الارهاب والعنف السياسي من اهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي، وعندما تزداد هذه المؤشرات بشكل كبير فإن الدولة تسير نحو عدم الاستقرار، وذلك يؤثر سلباً في البلد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ومن أهم صور ذلك تبديد الفائض الاقتصادي. وقد لعبت هذه التأثيرات والازمات المتكررة دوراً في اجهاض كل الخطط التنموية التي كان الشعب العراقي يحتاج اليها على العكس من الدول المتقدمة التي قطعت اشواطاً كبيرة على طريق تحقيق استقرارها الاقتصادي وتأمين الرفاه لشعوبها.

لقد تقدمت التنمية الاقتصادية في العراق بشكل بطيء، وتوقفت تماماً في بعض القطاعات، ولم يكن سبب هذا نقص النمو الاقتصادي الشامل، كما يعرف بزيادة معدل الناتج الإجمالي. لذا، فان العراق شهد نمواً اقتصادياً سريعاً نسبياً نتيجة لزيادة أسعار النفط، ولكن، نتيجة للصراعات، وسوء إدارة الحكومة، والفساد، فان العراقي لم ير لغاية الان تطورات إيجابية في نوعية الحياة او فرص

العمل، ان نتيجة زيادة الحراك الاجتماعي جنباً الى جنب مع التنمية الاقتصادية البطيئة، هي زيادة الإحباط الاجتماعي. وعلى الرغم من ان العراق شهد نمواً اقتصادياً نسبياً نتيجة زيادة اسعار النفط الا ان ظاهرة الصراع والعنف والفساد عكس حالة من تعارض المصالح واختلاف القيم بين مجموعة بشرية وأخرى، ولذلك لم ير الفرد العراقي من ذلك النمو الاقتصادي شيئاً، ولم يلحظ اي تطور ايجابي في نوعية الحياة وفرص العمل. لقد ترتب على الاحتراب الطائفي في العراق عزوف الكثير من أصحاب المهن والحرف عن أعمالهم وطال الامر الأطباء والعلماء والأساتذة الجامعيين، مما تسبب بنوع واضح من هجرة الادمغة الى خارج العراق، وبات العراق يعاني من موجة هجرة لم يشهدها منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وسيكون لهذه الظاهرة تأثير على المتبقين منهم طالما بقي التردّي في العامل الأمني، وبالفعل، شهدت مدن العراق وفي مقدمتها العاصمة بغداد تلكوا في المشروعات الاقتصادية العامة والخاصة على حد سواء. وكما يرى Anthony H. Cordesman أن هذه التطورات اشترت بوضوح ان العراق هو "أمة في أزمة" لأنها مثقلة بتاريخ طويل من الحروب والصراعات الداخلية على السلطة، وفشل في الحكم. مع زيادة مطردة في الطائفية والانقسامات الاثنية... إذ شهد العراق هجمات وحشية ادت الى قتل وجرح وتشريد عشرات الالاف من المدنيين الابرياء وتدمير البنى التحتية. وصراعات داخلية طائفية وقومية لاحتكار السلطة والتفرد بالحكم. مما هدد واقع الامن الانساني في العراق

### ٣. الفساد المالي والإداري:

يعرف مفهوم الفساد كما ورد في موسوعة المصطلحات السياسية والدولية على انه "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح خاصة"، وعلى ما يبدو فإن الفساد يشير بشكل عام الى حالات انتهاك النزاهة، ويعرف بمعناه الاوسع بأنه اساءة استعمال السلطة العامة (الحكومية)، في اهداف غير مشروعة، وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، كما ان البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) قد حدد مفهوم الفساد بأنه "اساءة استعمال القوة العمومية (Public Power) او المنصب او السلطة (Authority) لتحقيق المنفعة الخاصة"

ويعد الفساد الاداري بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ ابعاداً دولية تتدخل فيها عوامل متنوعة، وله آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر، نتيجة لما يحدثه من سوء في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات غير المنتجة بهدف تحقيق الكسب غير المشروع عبر قنوات عديدة اهمها (الرشا والعمولات والاختلاس).

#### المبحث الرابع : التكيف الهيكلي وانعكاساتها على التنمية والامن الانساني في العراق:

يعرف التكيف الهيكلي على انه مجموعة من الاجراءات التصحيحية الواجب ادخالها على الاقتصاديات التي تعاني من ازمات هيكلية حادة، داخلية أو خارجية على حد سواء، وكل ذلك بهدف القضاء على تلك الازمات، وتحقيق نمو متكامل للاستمرار. ومن القضايا التي تدرج ضمن مجموعة الاجراءات هو الاصلاح الهيكلي الذي يشمل مجموعة من الاجراءات التي يرى أنه من شأنها ان تحقق توزيعاً أمثلاً للموارد كإزالة تشوهات الاسعار. كما يلخص احد الباحثين في الاقتصاد العراقي لغاية عام ١٩٥٨ ان الاتجاه العام كان لتزايد الإنتاج والتصدير الزراعي نسبة الى الإنتاج والتصدير الحيواني، والتحول من فائض التصدير في الأعوام ١٨٦٤-١٩١٤ الى طور فائض الاستيراد خلال الأعوام ١٩١٤-١٩٥٨. فالنقط الذي كان قد بدأ يصبح احد موارد اقتصاد الدولة العراقية كان لا يزال ضعيفا بفعل من الشروط القاسية لاتفاقيات النفط المتتالية منذ العام ١٩١١، وعند النظر الى الاقتصاد العراقي نجد انه يتميز بسمات عدة من أهمها:

١. اختلال الهيكل الاقتصادي: اذ يظهر هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، سواء من خلال عوائده التي تشكل نحو ٩٨% من حصيلة اجمالي عوائد الصادرات او من خلال نسبة اسهام عوائده في الميزانية العامة للدولة (٩٣%) و(٧٤%) في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٦.

٢. اختلال التجارة الخارجية: من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط الخام وليس من مصادر سلعية منتجة اقتصاديا، وهذا الاختلال ناتج عن الاختلال الأول. ولذلك فان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي اختلالات توليدية أي ان كل اختلال يولد اختلالا اخر.

٣. اختلال عملية الإنتاج: هناك اختلال في أولوية الفروع القائدة لعملية الإنتاج، خاصة فرع الصناعة الرأسمالية والتحويلية. اذ يلاحظ على الاقتصاد هيمنة فرع الصناعات الغذائية على الصناعات التحويلية.

وترى الباحثة أن مشكلة الحروب والصراعات التي استمرت لسنين طويلة قد سببت التدهور لكثير من الدول النامية التي تراجع اقتصادها نتيجة سوء الادارة، اذ تسببت تلك الادارة والحروب في استنزاف الموارد، ما دفع الدول الى الاستدانة من المؤسسات العالمية، الامر الذي انتج بالتالي اختلالا وتشوها في ميزان المدفوعات والميزان التجاري والاختلال بين الادخار والاستثمار، واختلال توزيع الموارد والاستخدام وغيرها من الجوانب، ويمكن توضيح ابرز المبررات التي شكلت حافزا قويا للإصلاح بالنقاط الآتية:

١. الركود والتذبذب في معدلات النمو وضعف القاعدة الانتاجية التي تعكس الاختلالات الهيكلية والقصور في الاقتصاد .
٢. الاختلالات المالية الكبيرة والتوسع في معدلات نمو السيولة المحلية مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الضغوط على ميزان المدفوعات.
٣. هياكل الحوافز المشوه بشكل كبير بسبب القيود الحكومية على الاسعار بما فيها اسعار الصرف.
٤. تنامي الواردات السلعية بمقدار وترجع الصادرات مما يعني عجزاً مستمراً في الميزان التجاري وبعده ميزان المدفوعات.
٥. زيادة الدين الخارجي مع ارتفاع في اسعار الفوائد الدولية الحقيقية مما زاد من اعباء خدمة الدين هذا قابله انخفاض في الموارد من النقد الاجنبي بسبب التدهور في شروط التبادل التجاري الناجمة عن الانخفاض في الاسعار العالمية للسلع المصدرة لاعتماد اغلب صادرات الدول على سلعة واحدة او سلعتين كثيرا ما تكون عرضة للتقلبات في الاسعار الدولية مقابل ارتفاع مستمر في اسعار التكنولوجيا والسلع الصناعية.
٦. قصور الاداء وضعف الانتاجية مما يؤديان الى عدم قدرة الاقتصاد القومي على النمو المتوازن والمتواصل وبالتالي فإن الاقتصاد لن يكون قادرا على توليد وتعبئة المدخرات المحلية الكافية لتمويل الاستثمار الضروري لتحقيق النمو، وهذا الوضع يؤدي الى فجوة مزمنة في الموارد والادخار المحلي لاسيما في الحالات التي تشهد انفاق حكومي واسع من دون ان يقابله ارتفاع في الايرادات العامة مما يسبب عجزا في الميزانية.
٧. التراجع في معدلات النمو للدول الصناعية الكبرى (التباطؤ العالمي) والذي انعكس ليشكل انخفاض في الطلب على صادرات الدول النامية. اذ اتبعت العديد من الدول الصناعية سياسات نقدية متشددة كان الهدف منها مكافحة التضخم وزيادة التوجهات الحمائية التجارية للدول الصناعية، كذلك العوامل المناخية والبيئية التي عانت منها الدول النامية مثل التصحر واتباع سياسات زراعية غير سليمة والتلوث البيئي الذي ادى الى تراجع الانتاج الزراعي والحاجة الى التعويض من خلال الاستيراد مما زاد من الضغوط على ميزان المدفوعات.
٨. التدخل الواسع من قبل السلطات العامة في النشاط الاقتصادي والذي جاء على حساب المنافسة في الاسواق الداخلية والخارجية وتدني الكفاءة الانتاجية كذلك الاسراف في استخدام الطاقة بسبب انخفاض اسعارها



### التوصيات

١. توصي الدراسة الجهات المعنية كافة بالتوجه نحو تطبيق مشروع يزاوج بين سياسات اقتصاد السوق واليات دولة الرعاية وهو ما يطلق عليه باقتصاد السوق الاجتماعي الذي يكفل للدولة التدخل في اطار تصحيح مسار الاقتصاد من جهة وجعله يصب في خدمة اهداف التنمية والامن الانساني من جهة ثانية، وتفعيل نشاطات الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام.
٢. السعي لتبني خطط واستراتيجيات وطنية حقيقية لمكافحة الفساد الاداري والمالي، والسعي الى بناء بيئات عمل نظيفة تخلو من الممارسات ذات النتائج السلبية بما يحقق بيئة سليمة وصالحة للاستثمار.
٣. رسم خطط واستراتيجيات لمواجهة الفقر والبطالة وتمكين الفئات الهشة ورعاية المسنين والمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق برامج تعد لهذا الغرض.

## الهوامش والمصادر

١. عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٧.
٢. عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٩.
٣. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٤.
٤. محمود شاكر سعيد، وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ٢٠١٠، ص ١١.
٥. مجموعة باحثين، الاسكان والامن الانساني في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة ١١، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الاسكان، جامعة الكوفة، النجف، ٢٠١٥، ص ٩٠-٩١.
٦. ليلي لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية مقدمة الى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كلية الحقوق، جامعة قسنطينة - منتوري، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٨٣.
٧. الامم المتحدة، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول: (مسؤولية الحماية) المرقم A/57/303، ١٤ آب ٢٠٠٢، نيويورك، ص ٣٣.
٨. فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤م، ص ٧٢.
٩. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الانساني والتنمية في العراق: مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ١٩-٢٣.
١٠. انعام عبد الأمير أبو مور، مفهوم الامن الانساني في حقل العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣، ص ٥١.
١١. خولة محي الدين يوسف، الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الثاني، ٢٠١٢، ص ٥٢٩.
١٢. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣١.
١٣. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المصدر سابق، ص ٣.
١٤. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ١٣.
١٥. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مصدر نفسه، ص ٢٩.
١٦. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، المطابع المركزية، بغداد، ٢٠٠٨، صفحات متعددة.

١٧. سالم توفيق النجفي، التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها الى سياسة السوق واثار العولمة وإعادة الهيكلة، بحث في كتاب (دولة الرفاهية الاجتماعية)، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٧٠٣.
١٨. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق ٢٠١١، المطابع المركزية، بغداد، ٢٠١١، ص ٤١١ وما بعدها.
١٩. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، مصدر سابق، ص ١٩٠-١٩٣.
٢٠. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق، المطابع المركزية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٩-١١.
21. Kanti Bajpai, "Human Security: Concept and Measurement", p.2,3. On:www.cpdindia.org/globalhumansecurity/measurement
22. John Baylis, "International Security in the Post Cold War Era" in: John Baylis (ed.), The Globalization of World Politics: an Introduction to International Relations, (Oxford: Oxford University Press, 1997), p.201.
23. United Nations Development Program Human Development Report 1994 NewYork:Oxford University Press, 1994, p. 23.
24. Bernardo Sorj, "Security Human and Latin America", Sur-International Journal on Human Right, Human Right University Network, N° :3, Year2, 2005, P.40.
٢٥. د. عاطف لاتي مرزوق، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق: مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٠٦.
٢٦. د. إمام حسانين خليل، الإرهاب بين التجريم والمشروعية، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥٦.
٢٧. د. حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، الارهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الكوفة، ب.ت، ص ٢٣٥.
٢٨. د. حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، مصدر سابق، ص ٢٤٠.
٢٩. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤٤٨-٤٤٩.
٣٠. برنامج الامم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الاداري وإدارة الحكم، نيويورك، تشرين الثاني، ١٩٩٨، ص ٩.
- 31 V.Tanzi, Hamid Dawoodi: "Corruption. Public Investment and Growth",IMF working paper/wp/97/139, Washington D.C, October, 1997, P.1.
٣٢. خضير عباس الندوي، أثر انهيار أسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد السادس عشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٥٥.
٣٣. سجاد عبد الفتاح محمد، الفساد المالي والاداري ومظاهره وسبل معالجته، ندوة دورية، العدد ٣، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٩.
٣٤. العراق أولاً، استراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧-٢٠١٠، مستشارية الامن القومي العراقي، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٢.
٣٥. اكرم عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٦.



أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني/ نقابة  
الأكاديميين العراقيين/ مركز التطوير الاستراتيجي  
الأكاديمي وجامعة صلاح الدين/ كلية التربية  
الاساس/ اربيل للمدة ١٠-١١ شباط ٢٠٢٠

## جامعة واسط مجلة كلية التربية

- ٣٦ الاسكوا: الإحصاءات الاقتصادية لدول غرب آسيا لسنة ٢٠٠١، ص ٣٦٠.
- ٣٧ وزارة التخطيط والتعاون الائتمائي وبيت الحكمة، العراق ٢٠٠٠ سنة من الحضارة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، المطبعة المركزية، عمان، ٢٠٠٩، ص ١١٠.
- ٣٨ خضير عباس النداوي، أثر انهيار أسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد السادس، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٦٥.
- ٣٩ بول بريمر، عام قضيتُهُ في العراق، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٠١.